رد على مغالطات " المركز الافريقي للدراسات الاستراتيجية "

لا يصح إلا الصحيح

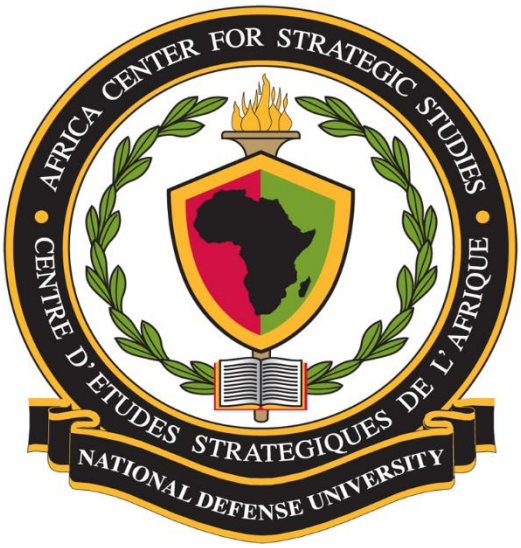

كتب: د. احمد حسن دحلي

نشر " المركز الافريقي للدراسات الاستراتيجية " في الثالث من ابريل 2025 " دراسة " بعنوان " التوترات في تجراي تنذر بصراع إقليمي ". وردنا سيكون قاصرا على النقاط التي تخص ارتريا فقط، والتي أدرجت بخبث سياسي لحسابات مقصودة من " المركز الافريقي للدراسات الاستراتيجية " ولمن يديره من خلف الكواليس. وقبل الشروع في الرد لا مندوحة من التنويه الى أربع ملاحظات جوهرية وهي:

الملاحظة الأولى " المركز الافريقي للدراسات الاستراتيجية " الذي تأسس في عام 1999، ليس مركزا افريقيا، على عكس ما يوحي اليه اسمه، فهو في حقيقة الامر، مركز امريكي تابع لوزارة الدفاع الامريكية. وكان من الاجدر والاصح ان يطلق عليه موضوعيا اسم " المركز الأمريكي للدراسات الافريقية الاستراتيجية " ففي ديباجة التعريف بهذا المركز الغريب الاطوار ورد " مركز أفريقيا هو مؤسسة أكاديمية تابعة لوزارة الدفاع الأمريكية، أنشأها الكونجرس ومولها لدراسة القضايا الأمنية المتعلقة بأفريقيا، ويعمل كمنتدى للأبحاث الثنائية والمتعددة الأطراف والاتصالات والتدريب وتبادل الأفكار التي تشمل المشاركين العسكريين والمدنيين."

الملاحظة الثانية: " الدراسة " التي نشرها هذا المركز الأمريكي لم توقع من قبل أي باحث، هذا مما يعني انها " دراسة " موقعة من طرف هذا المركز، ومن خلفه وزارة الدفاع الامريكية، ومن خلفها إدارة واشنطن ليس إلا.

الملاحظة الثالثة " نشرت هذه الدراسة بالإنجليزية والفرنسية، ومن المزمع ان تنشر قريبا بالعربية، بحكم ان كل " دراسات " هذا " المركز " تنشر بثلاث لغات، تبدأ بالإنجليزية، وتليها الفرنسية، ثم العربية.

الملاحظة الرابعة: افتقرت هذه " الدراسة " للموضوعية والمنهجية العلمية، فتارة تؤكد حدثا، ثم لا تلبث ان تضعه في حالة فرضية ـ شكية، وطورا تنقل اتهامات على لسان أناس مجهولين ومن دون ذكر أي مصدر، هذا مما يربك القارئ، ويتركه حائرا، بل شاكا في مصداقية الدراسة والمركز.

رد على مغالطات " المركز الأمريكي "

1 ـ يزعم " المركز الأمريكي " بوجود قوات ارترية تارة في تجراي من دون تحديد الموقع، وتارة يدعي ان القوات الارترية توجد في منطقة ايروب وشيري وغولمكدا...الخ وهذه معلومة غير صحيحة على الاطلاق، فلا وجود للقوات الارترية في أي شبر من الأراضي الاثيوبية. علما ان الحدود بين البلدين عينت في العقد الأخير من القرن العشرين، ورسمت عبر الاحداثيات المقرونة بالخرائط في عام 2006، وان " المركز الأمريكي " لم يقدم أي دليل مادي يثبت زعمه، استناد على معلومات دقيقة تستند على معطيات ترسيم الحدود بين البلدين من قبل مفوضية ترسيم الحدود الارترية الاثيوبية. وان قضية الحدود بين البلدين حلت مرة واحدة والى الابد، ولم يعد أي مجال للجدل الحدودي بين البلدين.هذا مع العلم بأن القوات الارترية ترابط في كافة المناطق الحدودية الارترية دفاعا عن سيادة الوطن، وردعا لكل من تسول نفسه الاعتداء على أي جزء من التراب الوطني الارتري ليس الا. والتاريخ خير شاهد على أن منذ انبلاج فجر حريتها في عام 1991، لم تعتدي ارتريا على أي دولة من دول الجوار، بالعكس لقد تعرضت للعدوان من قبل بعض دول الجوار، وان كل ما قامت به، لم يتجاوز حق الدفاع عن النفس. المهم في هذا الصدد هو ان هذه الكذبة المفبركة من قبل " المركز الأمريكي " كان من الممكن ان تنطلي على العديد ليس من عامة الناس وحسب، وانما أيضا على الخبراء والباحثين، لو لم تكن الحدود بين دولة ارتريا واثيوبيا محددة بصورة في غاية الدقة والوضوح في عام 2006 عبر الاحداثيات

والخرائط من قبل مفوضية ترسيم الحدود الارترية ـ الاثيوبية. ولكن اليوم باتت الأمور واضحة بين الخط الأبيض والخط الأحمر، ولم يعد أي وجود لمنطقة رمادية يمكن ان يستغلها محترفو خلق الازمات، وصانعو الفوضى الخلاقة للنزاعات والصراعات والحروب، وهواة الاصطياد في المياه العكرة.

2 ـ ورد في " دراسة المركز الأمريكي " " ان ارتريا قد تتدخل في صراعات قادة تجراي ". وفي واقع الامر، هذا يوحي مدى سوء نية المشرفين على هذا " المركز " من ناحية، ويكشف عن سوء تقديرهم للسياسة الارترية من ناحية ثانية، فما يجري في إقليم تجراي الفيدرالي هو شان اثيوبي محض، ولا يعني ارتريا من قريب أو بعيد. ومحاولة هذا " المركز " زج ارتريا في قضية لا تعنيها، يهدف الى تأزيم الوضع بين البلدين، وزعزعة امن وسلام واستقرار عموم المنطقة، ومن مفارقات الأمور ان " الدراسة " نفسها تشير أيضا الى إمكانية بلقنة القرن الافريقي، والرسالة واضحة.

المهم ان ارتريا لم ولن تستدرج في مثل هذه السناريوهات الكابوسية التي تتفتق بها عبقرية مدمني خلق الفوضى السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية حيثما كان، ومتى ما كان ذلك متاحا، عسى ولعل ان تخدم اجندتهم المتعددة الابعاد، ليس في هذا الجزء من افريقيا، وانما في العديد من القارات الأخرى، والامثلة الحية والناطقة ماثلة امام الاعين في أكثر من دولة وقارة.

3 ـ زعم " المركز الأمريكي " بأن " إرتريا أطلقت إشارات إلى مواطنيها بضرورة الاستعداد للتعبئة المحتملة "، من دون ذكر لا اليوم، ولا الشهر، ولا السنة، فما بالك بالمصدر المجهول تماما. لأنه لا يوجد مصدر بالأساس، وان العملية كلها مختلقة من الالف الى الياء. علما ان ارتريا إذا ما شعرت بأن ثمة خطر يهدد امنها وسيادتها، لا تحتاج الى ارسال رسالة مشفرة أو إشارة سرية، للقيام بحملة تعبئة، بل تعلن ذلك نهارا جهارا، لأن ذلك هو من صميم حقها واوجبها، وتتخذ كل الإجراءات الاحتياطية الضرورية بصورة علنية امام الراي العام الوطني والإقليمي والقاري والدولي، من خلال مختلف وسائل اعلامها، وعبر الاجتماعات والسمنارات، وبمختلف الطرق السياسية والسبل الدبلوماسية، وبعقد لقاءات مباشرة مع أعضاء البعثة الدبلوماسية المعتمدين في ارتريا ليكي يكونوا على علم بمجريات الأمور، وتطورات الاحداث، ويرفعوا تقاريرهم الى دولهم ومنظماتهم.

4 ـ جاء في " الدراسة " " لا يبدو أن إثيوبيا ولا إرتريا تسعيان إلى التصعيد ". لا يمكن وضع ارتريا واثيوبيا على قدم المساواة. لأنه لا يستوي من يتوعد ويهدد باللجوء الى القوة للحصول على منفذ بحري على انقاض سيادة الدول المشاطئة للبحر، وعلى ركام الأعراف والقوانين الدولية، وعلى حساب مواثيق المنظمات الإقليمية والقارية وشبه القارية والدولية، مع دولة ارتريا التي لا تكف ومنذ انتزاعها لحريتها بعد نضال طويل ومرير ضد الاستعمار الاثيوبي واعوانه منذ زهاء ثلاثة عقود ونصف عقد، عن المطالبة بإحترام الاعراف والقوانين الدولية، والالتزام بمواثيق كل المنظمات الإقليمية والقارية والدولية التي تنص على احترام سيادة الدول، وحل الخلافات بالطرق السلمية، وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس ليس الا.

ارتريا تضع النقاط فوق الاحرف

عمدت الحكومة الارترية دائما ابدا على توضيح موقفها حول قضية ما، كلما اقتضى الامر ذلك، بغية قطع الطريق على كل القوى التي تريد اشعال فتيل أزمة أو حرب بينها وبين أي دولة من الدول. وفي الآونة الأخيرة بات تجار الحروب والدمار ومآسي الشعوب، يدقون الطبول بين ارتريا واثيوبيا عبر العديد من مراكز الأبحاث، وأجهزة الاستخبارات، وسائل الاعلام بنشر الأكاذيب، والتصريحات الاثيوبية بشأن الحصول على منفذ في البحر الأحمر بإعتباره قضية " وجودية " لأثيوبيا على حد تعبير رئيس وزرائها ابي أحمد. وفي هذا السياق وبغية تفادي الازمات والصراعات، وتعرية الاتهامات الباطلة، ودحض الأكاذيب المفتعلة، وإبراز الحقائق الدامغة، عقد وزير الخارجية عثمان صالح في 18 مارس 2025 اجتماعا تنويريا في مقر وزارة الخارجية للسفراء المقيمين، وأعضاء السلك الدبلوماسي، ورؤساء وكالات الأمم المتحدة المعتمدين لدى دولة ارتريا. وقام الوزير الارتري بشرح موقف ارتريا حول ثلاث قضايا جوهرية ألا وهي:

1) " استعدادات إرتريا المفترضة للحرب ضد إثيوبيا ".

2) موقف ارتريا من " اتفاقية بريتوريا ".

3) " هوس إثيوبيا بالحصول على منفذ بحري، وما تلاه من حملات دبلوماسية، وما صاحبها من تهديدات عسكرية ".

فلقد وضع وزير خارجية ارتريا النقاط على الاحرف بقوله:

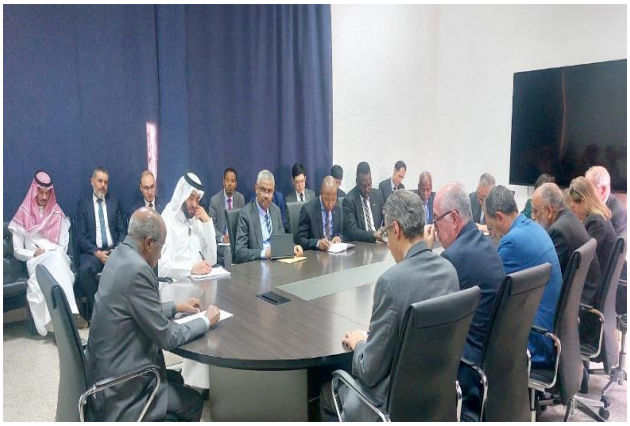

1 ـ " لقد أُعيد نشر قوات الدفاع الإرترية على حدود إرتريا المعترف بها دوليًا فور انتهاء الصراع في نوفمبر 2022. وكل من يدّعي أو يُشير إلى أن قوات الدفاع الإرترية لا تزال على الأراضي الإثيوبية يفعل ذلك لتحميل إرتريا مسؤولية مشاكل إثيوبيا الداخلية."

2 ـ " الحكومة إلارترية تعتبر اتفاقية بريتوريا شأنًا داخليًا لإثيوبيا، ولا ترغب التدخل فيها. "

3 ـ " ليس للحكومة الارترية أي دور على الإطلاق في الصراع الداخلي المستمر بين الإدارة المؤقتة لتجراي والجبهة الشعبية لتحرير تجراي؛ وهي ترفض رفضًا قاطعًا أي اتهامات أو مزاعم تُلمّح إلى خلاف ذلك."

4 ـ " تشعر إرتريا بالحيرة إزاء طموحات إثيوبيا المضللة والبائدة في الوصول إلى البحر وإنشاء قاعدة بحرية "من خلال الدبلوماسية أو القوة العسكرية". وفي هذا الصدد، تحث إرتريا المجتمع الدولي وهيئاته المعنية على الضغط على إثيوبيا لاحترام سيادة جيرانها وسلامة أراضيهم. "

وكما يتجلى من ذلك، فإن البون بين الموقف الارتري والموقف الاثيوبي يكمن في الجوهر والمبدأ، ولا توجد ثمة أرضية للمقارنة بين سياستين تقف كل واحدة منها على نقيض الآخر، على كل الصعد وفي كافة المستويات.

وخلاصة القول: لا يصح الا الصحيح.

8 ابريل 2025